

دراسة تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإهلاكات على قيمة المؤسسة الاقتصادية
(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية SARL SOUK MANIA)
Studying the effect of multiple accounting alternatives to measure
depreciation on the value of the economic company
(A case study of an economic society SARL SOUK MANIA)

طبيب أسامة¹

¹ دكتور أستاذ مؤقت، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، semsem.69@live.com

تاريخ النشر: 2022-03-20

تاريخ القبول: 2022-02-22

تاريخ الاستلام: 2022-01-26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير تعدد طرق حساب الإهلاكات للتثبيات المادية على قيمة المؤسسة المحسوبة وفق طرق التقييم المرتكزة على الذمة المالية أو التدفقات النقدية للوصول إلى أفضل بديل محاسبي الذي من شأنه إظهار القيمة الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية في ظل ما تسمح به التشريعات المحاسبية.

لقد توصلت الدراسة إلى أن طريقة حساب الإهلاك للتثبيات المادية لها تأثير مباشر على قيمة المؤسسة المحسوبة وفق مختلف المقاربات الممكنة لكن بدرجة متفاوتة من مقارنة لأخرى، وذلك لاحتواء الميزانية (الذمة المالية) وجدول النتائج (التدفقات أو العائد) على هذا العنصر المتغير، وبالتالي تركيز التشريعات من خلال المعايير المحاسبية الدولية على التقيد بطرق قياس محددة وفي حالة التغير يجب الإفصاح عن ذلك في الإيضاحات.

كلمات مفتاحية: الإهلاكات، قيمة المؤسسة، البدائل المحاسبية، القوائم المالية

تصنيف JEL: M41، M42.

Résumé:

This study aims to show the extent of the impact of the multiplicity of methods of calculating depreciation for physical installations on the value of the company calculated according to the assessment methods based on financial disclosure or cash flows to reach the best accounting alternative that would show the real value

of the economic company in light of what is permitted by the accounting legislation.

The study concluded that the method of calculating depreciation for physical installations has a direct impact on the value of the company calculated according to various possible approaches, but to a varying degree from one approach to another, in order to contain the budget (financial disclosure) and the results table (flows or return) on this variable element, and therefore legislation through international accounting standards focus on adherence to specific measurement methods and in case of change, this must be disclosed in the notes.

Keywords: depreciation; value of company; accounting alternative; Financial Statements.

Jel Classification Codes: M41, M42.

المؤلف المرسل: طبيب أسامة، الإيميل: semsem.69@live.com

1. مقدمة:

إن القوائم المالية يتم إعدادها استنادا إلى معايير محاسبية إلا أن هذه المعايير تسمح باستخدام أساليب وطرق محاسبية مختلفة لمعالجة نفس الأحداث والظواهر الاقتصادية، وبالتالي فإن مرونة اختيار الإدارة للأساليب المحاسبية وطرق القياس والتقييم يؤدي إلى إعطاء قيم مختلفة حسب نوع البديل المستخدم لنفس الأحداث والظواهر الاقتصادية التي حدثت، وبظهور المؤسسات الاقتصادية تطورت أنظمة تسييرها وجاء المهتمين بعلم الإدارة بنظريات لعل من أهمها نظرية الوكالة والتي تقضي بأن الملاك ليسوا بالضرورة هم المسيرون وتم إسناد الإدارة والتسيير لأطراف غير الملاك نظرا لكبر حجمها واستحالة تسييرها وتعدد أنشطتها، حيث بقي الملاك كأطراف بعيدة عن جو المؤسسات ولكن أكبر اهتمامهم هو القوائم المالية للمؤسسة بمعنى آخر مخرجات المحاسبة باعتبارها الوظيفة التي يمكن من خلالها معرفة الوضع المالي للمؤسسة وتقييم ما إذا كانت المؤسسة ناجحة أو فاشلة.

في المقابل نجد أن البدائل المحاسبية المتاحة لدى المسيرين متعددة والثغرات المحاسبية ممكنة مما يجعل تظليل المستخدمين للقوائم المالية واردا وبنسبة كبيرة حتى يكتسب رضا الملاك وحتى ولو كانت المؤسسة متجهة للإفلاس، والمقيم للمؤسسة هو مقيم لقوائمها المالية كما أن طرق التقييم متعددة فبطرق تكون المؤسسة في صورة جيدة أما بأخرى فهي العكس تماما، وهذا ما يحققه تعدد البدائل المحاسبية، بحيث نجد أن عنصر الإهلاكات له عدة طرق لحسابه مما يعطي قوائم مالية متباينة نظرا

لدخوله في حساب الميزانية وجدول النتائج، ومن هنا تنبثق إشكالية الدراسة على النحو التالي: كيف يساهم تعدد طرق حساب الإهلاكات في صياغة القوائم المالية؟ وماهي الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لعملية تقييم المؤسسة الاقتصادية وفق مختلف المقاربات؟

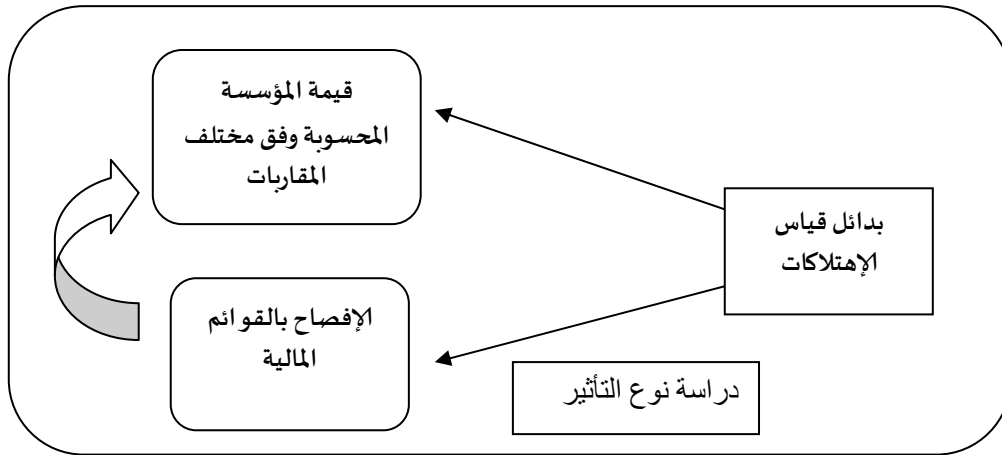
2.1 فرضيات البحث: يقوم البحث حول الفرضيات التالية:

- تتأثر القوائم المالية بتغيير طريقة حساب الإهلاكات للأصول المادية في كل من الميزانية وجدول النتائج إما بتضخيم أو بتقليص قيمتها.
- تتأثر قيمة المؤسسة المحسوبة باستعمال القوائم المالية وفق مختلف المقاربات بتغيير طريقة الإهلاك بالزيادة أو النقصان.
- نظمت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها طريقة استخدام السياسات المحاسبية خلال إعداد القوائم المالية.

3.1 منهج البحث:

تقوم الدراسة على مناهج أساسية حسب ما تقتضيه أهدافها، بحيث تم الاعتماد على وبشكل كبير على المنهجين الوصفي التحليلي كونه يتناسب ومتطلبات الدراسة من خلال جمع وتصنيف وترتيب وعرض متغيرات الدراسة ووصف العلاقة بينها وتحليل المعطيات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة من خلال جمع البيانات من قوائمها المالية ومحاولة تطبيق ما تم التطرق إليه في الجانب التطبيقي على المؤسسات المعنية من خلال أسلوب دراسة الحالة والشكل الموالي يبين نموذج ومتغيرات الدراسة:

الشكل رقم 1: نموذج ومتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

2. التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة

إن المتتبع للفكر المحاسبي يمكنه أن يلاحظ وجود عدة بدائل للقياس المحاسبي وهذا التعدد يمثل محصلة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية واكبت التطور المبني، ومن ثم يصعب تحديد سبب واحد لهذا التعدد وإن كان أهم الأسباب وراء ذلك هو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث أنها تسمح بالعديد من المعالجات المحاسبية لنفس العملية، لذا يواجه المحاسب في كل عملية محاسبية مجموعة من البدائل التي يلقي القبول العام سواء من الناحية العملية أو العلمية، ويصعب الاختيار من بينها، إذ أن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يفسر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف.

1.2 عموميات حول القياس المحاسبي:

1.1.2 تعريف القياس المحاسبي:

يعرف القياس على أنه: "مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناء على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة، وهي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي". (السيد، النظرات المحاسبية المالية، 2009، صفحة 181)

وأطلقت جمعية المحاسبين الأمريكيين تعريف يعد الأكثر تحديدا للقياس المحاسبي في تقريرها الصادر وورد فيه ما يلي: "يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة" (التجاني، 2008).

ومما سبق ذكره من تعاريف للقياس المحاسبي، يمكن إعطاء تعريف موحد يشمل العناصر المهمة المذكورة في كافة التعاريف السابقة، فالقياس المحاسبي هو: "القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الخاصة بالنشاط التجاري لمؤسسة معينة، والتعبير عنه بصورة عددية ويشمل هذا القياس التسجيل والقياس والترحيل ثم تلخيص هذه العمليات في صورتها النهائية كقوائم مالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة".

2.1.2 معايير القياس المحاسبي

لقد حاولت مختلف الاتحادات و الهيئات و الجمعيات المهنية بوضع معايير القياس المحاسبي ، لتحقيق أهداف القوائم المالية بما يتلاءم مع خصائصها النوعية ، ومن أهم هذه المعايير تلك التي قدمتها جمعية المحاسبة الأمريكية لسنة 1966 م ، وتمثل هذه المعايير فيما يلي:(Association, 1966)

- الصلاحية للغرض المستهدف منها:

يقتضي هذا المعيار أن تكون البيانات و المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً من حيث قدر الإيضاحية و درجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله ولما كانت المعلومات المحاسبية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافاً متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تبيناً شديداً، فإن الأمر يقتضي تطبيقاً لهذا المعيار افتراض أهداف معينة و محددة يرغب في تحقيقها من يستفيدون عادة من هذه المعلومات، وهذا ما يحدث فعلاً في المحاسبة المالية حيث يفترض أن قياس الربح وإظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان للقياس المحاسبي . (بدوي، 2003، صفحة 30)

- القابلية للتدقيق منها:

يعني التحقق في مجال المحاسبة المالية إسناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه، يتمثل عادة في مجموعة من المستندات و الإجراءات المدونة، التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات و مطابقتها للمصدر، غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من خصائص التي تجعل منها أساساً سليماً لاتخاذ القرارات،

- الموضوعية:

تعني الموضوعية في التطبيق و الممارسة المحاسبية الابتعاد عن الحكم الشخصي بقدر الإمكان، والاستناد على مصادر حقيقية للبيانات و المعلومات المحاسبية، والموضوعية بهذا المفهوم هي توأم التحقق و وجهه الآخر، ويطلق عليها في كثير من الأحيان قاعدة وجود الدليل الموضوعي، و يمكن التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة من خلال ما يلي: (السعدي، 2009، صفحة 13)

✓ عن طريق قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدمه أحد المحاسبين، فإن وصلوا إلى النتائج نفسها فهذا يدل على الحياد المحاسب و عدم تدخله في النتائج.

✓ إختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية للحقائق الاقتصادية.

وهناك من يطلق على هذه الموضوعية بالموضوعية العلمية التي تتطلب إلى جانب حياد المحاسب و عدم تدخله بالنتائج، أن تكون النتائج التي يقدمها القياس المحاسبي تمثل حقائق اقتصادية يمكن الدفاع عنها.

- القابلية للقياس الكمي:

جرت العادة على استخدام الأساس النقدي كمعيار القياس الوحيد الذي يتم إتباعه في إعداد التقارير و القوائم المالية، و كان ذلك نتيجة حتمية لعدم إمكانية استخدام مقاييس كمية أخرى لقياس التغيرات المحاسبية و تلخيص و عرض البيانات المتعلقة بها و المعلومات الناتجة عنها و ذلك بسبب اختلاف طبيعة العناصر المكونة لهذه التغيرات و عدم تماثلها . و لما كان الالتزام بالقياس النقدي يؤدي في كثير من الأحيان إلى استبعاد بيانات و معلومات مفيدة و يمكن قياسها بمقاييس كمية أخرى و تكون في

العادة بيانات و معلومات لازمة لإيضاح و علاج التشوهات الناتجة عن الاعتماد على المقياس النقدي دون غيره، فإن هذا المعيار قد أمتد بحدود البيانات و المعلومات المحاسبية، إلى التعامل في كل البيانات التي يمكن قياسها كمياً، و إنتاج كل المعلومات التي يمكن قياسها كمياً، بصرف النظر عن إمكانية قياسها نقدياً و رغم ذلك ما زالت المحاسبة المالية تعتمد بصفة مطلقة على المقياس النقدي دون غيره من المقاييس الكمية. (مرعي، 2009، صفحة 46)

• معيار الفائدة:

ليست المحاسبة هدفاً بحد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات، لذا يجب أن تتصف المعلومات التي تحويها القوائم المالية بأنها مفيدة بالنسبة للمستخدمين سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية وذلك في شتى مجالات اتخاذ القرارات أو تحديد الأهداف أو توجيه الموارد للوصول على الأهداف المرجوة.

3.1.2 مبدأ الحيطة والحذر في القياس المحاسبي:

يعد هذا المبدأ من أقدم المبادئ المحاسبية وأهم المفاهيم الذي شغلت حيزاً كبيراً في أدبيات المحاسبة بعد الإفصاح والاستمرار ولقد بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أنه صار يشكل حجر الزاوية في التطبيق العملي، ولقد نشأ هذا المبدأ بفعل حوادث الإفلاس المتلاحقة التي واكبت الأزمة الاقتصادية في بداية الثلاثينات من القرن الماضي، مما حتم على الشركات اللجوء إلى مزيد من الحذر وأخذ الحيطة عند إعداد الجداول المحاسبية، ويقوم هذا المبدأ في معناه العام على أنه عند الاختيار بين إجراءين محاسبين أو أكثر فإنه يفضل اختيار الإجراء ذي الأثر الأقل إيجابية على حقوق الملاك أو المساهمين من باب الحيطة والحذر خشية توزيع أرباح غير محققة بعد أو صورية والإضرار بحقوق الدائنين نتيجة لذلك، ويستعمل مبدأ الحيطة والحذر على اعتماد القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات، واستعمال القيم الأعلى عند تقييم الخصوم والمصاريف في تاريخ إعداد الجداول المحاسبية. (بالرقي، 2006، صفحة 46)

وهكذا فإن مبدأ الحيطة والحذر يعتمد على اختيار القيم الأدنى عند تقييم الأصول والإيرادات والقيم الأعلى عند تقييم الخصوم والإيرادات في تاريخ إعداد القوائم المالية، وبناءً عليه فإن هذا المبدأ يملئ على المحاسب موقفاً متشائماً عند إعداد القوائم المالية والجداول النهائية، فمثلاً يعتمد مبدأ الحيطة والحذر على قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعي أو الأصول المتداولة الأخرى كالأوراق المالية المشتراة بهدف المضاربة، فإذا ما تعارضت التكلفة الفعلية للأصول المتداولة مع مبدأ الحيطة والحذر فإن المحاسب يطبق سعر السوق الأدنى من سعر التكلفة ويضحي بالتكلفة التاريخية ويتغاضى عما يسببه هذا التخلي من إخلال بمبدأ إتباع النسق الواحد وعدم الاستقرار في تطبيق نفس المبادئ المحاسبية المطبقة خلال الفترات الماضية أو المستقبلية. (بالرقي، 2006، صفحة 66)

وتجدر الإشارة إلا أن هذا المبدأ لقي انتقادًا كبيرًا من طرف بعض الكتاب، إذ يعتبرونه أسلوبًا ضعيفًا لأخذ عنصر عدم التأكد في تقييم الأصول والدخل في الاعتبار، ويعتقدون بأنه يؤدي إلى إعطاء صورة مشوهة بسبب: (ألدون هندريكسون، 1990، صفحة 130)

- يؤدي الاعتماد على هذا المبدأ إلى تشويه كامل للمعلومات المحاسبية.
 - طريقة المبدأ في معالجة المشاكل بدائية وآثارها وخيمة ونتائجها تعتبر مفاجئة؛
 - ليس من السهل تفسير البيانات المالية المعدة على أساس هذا المبدأ حتى بواسطة أكفأ المحاسبين؛
 - يتعارض مع هدف ضرورة الإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة.
- وخلاصة القول، إن هذا المبدأ يدعو إلى التشاؤم بدلا من التفاؤل عند إعداد الجداول المحاسبية ويترك عملية التقييم إلى المحاسب بوجوده عادة في مركز أفضل من المستثمر أو الدائن في تقييمه لمقدار المخاطر المحدقة بالمؤسسة.

2.2. القياس المحاسبي لإهلاكات:

تتميز الأصول الثابتة عن غيرها من الأصول بالميزانية بأن لها عمر إنتاجي محدد تستهلك من خلالها جميع المنافع المرتبطة بالأصل وتكون عادة أكبر من السنة المالية مما يؤدي على انخفاض مردودية الأصل أثناء قيامه بتقديم خدماته من خلال الاستعمال أو التطور التكنولوجي وبالتالي وجب تكوين مخصصات الإهلاكات وهي مبالغ مالية تكون من قبل المؤسسة من أجل إعادة تمويل شراء أصل آخر يماثله في العملية الإنتاجية أو أكثر من ذلك وهذا ما يسمى بأسلوب التمويل الذاتي وبالتالي فهي أعباء مالية على المؤسسة تكون بغرض مواجهة تدني قيمة الأصل محل الاستعمال. (الدوسقي، 2002، صفحة 164)

2.2.2 تعريف الإهلاكات:

عرف النظام المحاسبي المالي الإهلاكات كالتالي: "الإهلاك هو عبارة عن استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ويتم توزيع المبلغ المقابل للإهلاك بصورة طردية على مدة دوام نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة للأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته^[2]". (جمال، 2015، صفحة 6)

كما عرف الإهلاك على أنه: "توزيع لتكلفة الأصل على عمره الإنتاجي لي^[2]مل على الفترات المخصصة وفق أساس الاست^[2]قاق خصما على إيرادات نفس الفترة". (الدوسقي، 2002، صفحة 165)

2.2.2 العوامل المؤثرة في ت^[2]ديد مبلغ قسط الإهلاكات

يتحدد قسط الإهلاك السنوي للأصول الثابتة بالعوامل التالية: (العال، 2002، صفحة 241)

- تقدير الحياة الإنتاجية للأصل:

الحياة الإنتاجية للأصل هي عبارة عن الخدمات التي سوف يقدمها أو المتوقع الحصول عليها من الأصل والمعبر عنها بوحدة زمنية كعدد السنوات أو عدد الساعات المستخدمة للأصل أو عدد الكيلومترات التي تؤثر على الحياة الإنتاجية له والتي تؤدي على تناقص مدة حياتها.

• تقدير أساس حساب الإهلاكات:

إن أساس قياس إهلاك الأصل الثابت يتم من خلال احتساب تكلفته التي تحمل على الإيرادات خلال حياته الإنتاجي، ويجري ذلك من خلال تحديد الفرق بين تكلفة الحصول على الأصل وقيمه عندما يصبح خردة في نهاية حياته الإنتاجية أو عند الاستغناء عنه وعليه فإن: (علي، 2007، صفحة 64)

$$\text{أساس حساب الإهلاك} = \text{تكلفة الأصل} - \text{قيمة الخردة}$$

• اختيار طريقة حساب الإهلاكات:

بعد الانتهاء من تقدير العمر الإنتاجي للأصل وتقدير احتساب الإهلاك، يبقى تحديد الجزء من التكلفة الذي يتم التضحية بها أو استنفادها سنويا للحصول على الإيرادات المتوقعة خلال الفترة المحاسبية، وهذا يتوقف على نوع الطريقة التي تستخدم في حساب قسط الإهلاك والتي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 والتي تتمثل في مجملها في أربعة طرق، بالإضافة إلى ذلك فقد أولى هذا المعيار على ضرورة اختيار الطريقة المناسبة والتي تعكس النمط المتوقع في استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل نظرا للتأثيرات المتوقعة على القوائم المالية جراء مبلغ قسط الإهلاك السنوي.

3.2.2 طرق الإهلاك حسب النظام المحاسبي المالي:

لقد تبنى النظام المحاسبي المالي الجديد ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية بالمعيار الخاص بالأصول الثابتة وهو المعيار الدولي رقم 16 وما جاء بها بخصوص طرق إهلاكها والتي تلخصت في مجملها إلى أربعة طرق نذكرها كالتالي: (شنوف، 2008، صفحة 82)

• الإهلاك الثابت:

يتم وفق هذه الطريقة توزيع تكلفة الأصل مطروح منها قيمة الخردة أو القيمة المتبقية للأصل عند نهاية عمره الإنتاجي على عدد سنوات المتوقعة لحياة الأصل، بحيث تتميز هذه الطريقة بالسهولة في التطبيق وتعد ملائمة إذا كانت الخدمات المتوقعة والمنافع المحصل من قبل الأصل متساوية خلال عمره الإنتاجي كالمباني مثلا، وأن قسط الإهلاك السنوي يبقى متساو طيلة حياة الأصل.

• الإهلاك المتناقص:

وفق هذه الطريقة يتم حساب مبلغ قسط الإهلاك بصورة متناقصة من سنة لأخرى، بحيث تحوز السنة الأولى من عمر الأصل على أكبر قسط ثم تليها حتى نهاية مدة حياته، وتفضلها المؤسسات للإهلاك الأصول التي تقدم أكبر إنتاجية خلال السنوات الأولى من عمرها، بحيث يحسب معدل الإهلاك المطبق في السنة الأولى ويضرب في تكلفة الأصل، وفي السنة الثانية تحل القيمة الدفترية محل تكلفة الأصل وهي مساوية لتكلفة الأصل مطروح منها قسط الإهلاك للسنة الأولى، بحيث حدد المشرع الجزائري معدل الإهلاك حسب عمر الأصل كالتالي: (الكتكتيري، 2010، صفحة 127)

- 1.5 بالنسبة للقيم الثابتة التي تتراوح مدة حياتها ما بين 3 إلى 4 سنوات؛
 - 2 بالنسبة للقيم الثابتة التي تتراوح مدة حياتها ما بين 5 إلى 6 سنوات؛
 - 2.5 بالنسبة للقيم الثابتة التي تتراوح مدة حياتها أكثر من 6 سنوات.
- الإهلاك المتزايد:

تقوم هذه الطريقة على مبدأ متناقض مع طريقة القسط المتناقص بحيث يكون مبلغ الإهلاكات متزايد من سنة لأخرى على أن تحوز السنة الأولى من عمر الأصل على أقل قسط اهتلاك وتبدأ بالتصاعد، تعتبر هذه الطريقة لحساب الإهلاكات نادرة جدا في الاستعمال وذلك لأنها قليلا ما تقابل حقيقة اقتصادية ما، وتستخدم هذه الطريقة في حالة التثبيتات التي يتم الحصول عليها من خلال القروض التي يتم تسديدها من خلال أقساط ثابتة وهذا ما يخفف نوعا ما الأعباء عن صندوق المؤسسة. (كتوش، 2003، صفحة 15)

- الإهلاك حسب وحدات الإنتاج: تعتمد هذه الطريقة عند احتساب القسط على وحدات الإنتاج، بحيث يقدر عمر الأصل على أساس الوحدات التي ينتجها، وفي نهاية كل سنة يحدد قسط الإهلاك الواجب تسجيله ويضرب المعدل في عدد وحدات الإنتاج المحققة خلال العام، ويحسب معدل الإهلاك وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل الإهلاك} = (\text{تكلفة الأصل} - \text{الخردة}) / \text{عدد وحدات الإنتاج}$$

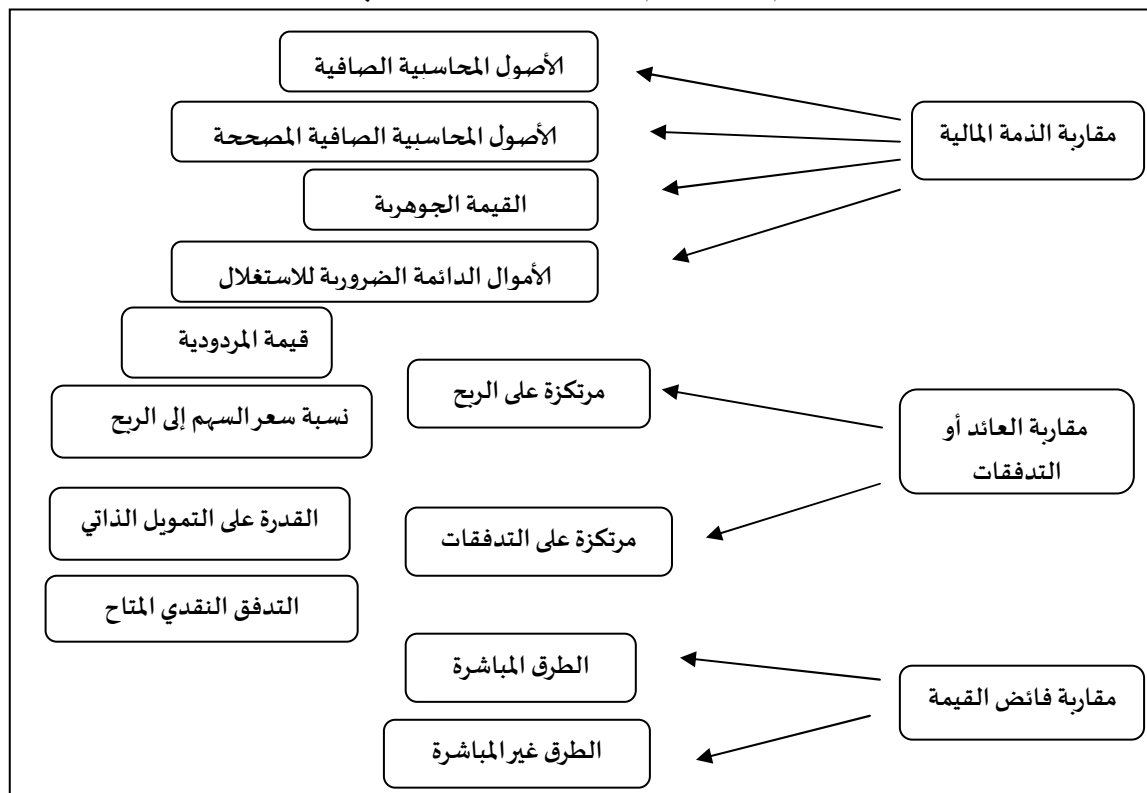
3.2 تقييم المؤسسة الاقتصادية:

تعتبر وظيفة التقييم من أهم المفاهيم الاقتصادية التي شغلت مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لأهميتها البالغة في تحديد المسار الذي سلكته في الماضي والذي سوف تسلكه مستقبلا، كما

تعتبر حوصلة لنشاط المؤسسة خلال فترة من الزمن، الأمر الذي يوجب الاهتمام بها والتجسد في استحداث مكاتب للتقييم في كبرى البلدان بغية تصحيح مسار المؤسسة والوقوف على أهم نقاط القوة والضعف داخل وخارج المؤسسة وهذا وفق طرق ومقاربات نستعرضها فيما يلي:

تعتمد الطرق الكثيرة للتقييم على أساس معين في ذلك فنجد طرق تركز على الذمة المالية، والثانية تركز على العائد أو التدفقات، وطرق أخرى تركز على فائض القيمة (بلخير، 2010)، لكل طريقة مزاياها وأسباب الاعتماد عليها كمرجع للتقييم كما تختلف اختلافا تاما في أساليبها حيث نجد أن لكل مدخل من المداخل السالفة الذكر طرق مختلفة في احتساب قيمة المؤسسة، ونلخصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: طرق تقييم المؤسسات وفق مختلف المقاربات



المصدر: من إعداد الباحث

2. تأثير تعدد بدائل اهتلاك الأصول على طرق التقييم

يمكن إبراز تأثير تعدد بدائل اهتلاك الأصول الثابتة على طرق التقييم في النقاط التالية:

1.2- بالنسبة للطرق المرتكزة على الذمة المالية:

بما قيمة المؤسسة حسب هذا المدخل مساوية إلى الأصول مطروح منها مجموع الديون وبالتالي فإن زيادة مقدار الإهلاكات يؤدي إلى تخفيض قيمة الأصول وبالتالي الحصول على قيمة مخفضة للمؤسسة عند احتسابها بهذه الطريقة، والعكس صحيح كلما انخفض مبلغ الإهلاكات كلما زادت قيمة الأصول وبالتالي الحصول على قيمة مرتفعة للمؤسسة.

2.2- بالنسبة للطرق المرتكزة على مقارنة العائد أو التدفقات:

بما أن هذه المقاربة تركز على الربح أو نتيجة المؤسسة وبالتالي كلما زاد مبلغ الإهلاكات كلما انخفضت نتيجة المؤسسة وبالتالي تأثير بالارتفاع أو الانخفاض في قيمة المؤسسة حسب نوع المعادلة المستخدمة أو الطريقة، والعكس صحيح كلما كان مبلغ الإهلاكات منخفضا زادت النتيجة أو الربح للمؤسسة وبالتالي التأثير بالارتفاع أو الانخفاض على قيمة المؤسسة عند حسابها بإحدى الطرق التي تندرج تحت هذه المقاربة.

وكخلاصة لما تم تناوله في هذا المطلب يمكن إيجازه في النقاط التالية:

- في حالة استخدام الإهلاك حسب القسط الثابت فإن التأثير على قائمة المركز المالي وجدول النتائج يكون معتدلا وبالتالي قيمة المؤسسة تكون أقرب ما تكون إلى الحقيقة.
- في حالة استخدام الإهلاك حسب القسط المتناقص فإنها تؤدي إلى انخفاض رقم الربح في السنوات الأولى من عمر الأصل وانخفاض في مقدار الأصول وبالتالي يكون التأثير على المركز المالي وجدول النتائج الأمر الذي يؤثر بدوره على طرق التقييم بشكل مباشر لاعتماد هذه الأخيرة على هاتين القائمتين في حساب قيمة المؤسسة.
- في حالة استخدام الإهلاك حسب القسط المتزايد فإنها تؤدي إلى زيادة الربح في السنوات الأولى من عمر الأصل وزيادة في مقدار الأصول وبالتالي التأثير على جدول النتائج والمركز المالي الذين بدورهما يؤثران بشكل مباشر على قيمة المؤسسة المحسوب.

3. الجانب التطبيقي للدراسة:

1.3 القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية وجدول حسابات النتائج):

1.1.3 ميزانية مؤسسة: (أنظر إلى الملحق رقم 1)

2.1.3 جدول حسابات النتائج: (أنظر إلى الملحق رقم 2)

من خلال الجدولين السابقين:

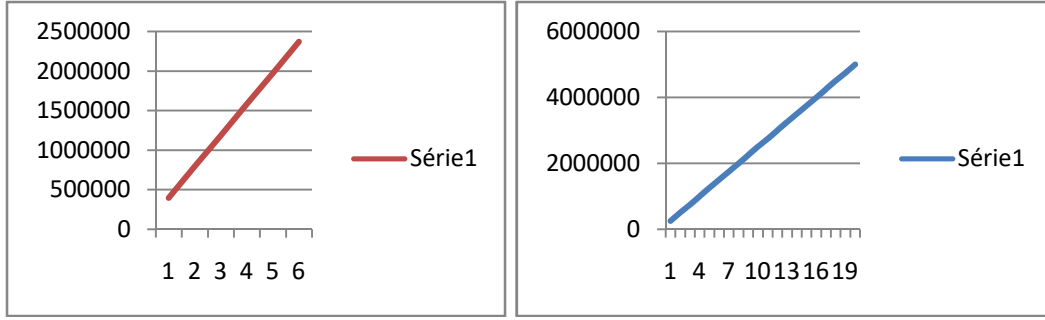
- نلاحظ أن المؤسسة حققت نتيجة صافية للدورة 2017 بمقدار 1585573 دج كما حققت ما قيمته 1968142 دج لسنة 2016 وقد تم ترحيلهما إلى رأس المال الاجتماعي للدورات المتتالية.
- كما نلاحظ من خلال قائمة الميزانية أن المؤسسة قامت بشراء معدات نقل جديدة للدورة 2017 من خلال بند معدات أخرى وزيادة أقساط التأمين في جدول النتائج التي تعتبر أعباء مالية.
- تقوم المؤسسة بإهلاك الأصول غير الملموسة والتي قدرت قيمتها 5000000 دج بقسط الإهلاك الثابت ولمدة 20 سنة كما نصت عليه القوانين وكما جاء به المعيار الدولي رقم 38 وبالتالي يكون قسط الإهلاك السنوي للأصول غير ملموسة 250000 دج / للسنة الواحدة كما.
- بالنسبة للأصول المادية أو الملموسة والتي قدرت قيمتها ب 2370504 دج تم اقتنائها بتاريخ 2017/1/1 ودخلت حيز الخدمة في هذا التاريخ نلاحظ أن المؤسسة تقوم إهلاكها بطريقة القسط الثابت وهي من بين الطرق المسموح بها وفق المعيار الدولي رقم 16 الخاص بالتثبيات العينية وقدرت المؤسسة عمرا إنتاجيا لها يمتد على مدار 6 سنوات وبالتالي فقيمة القسط السنوي لها مساوية إلى المبلغ الكلي للأصول مقسومة على عدد السنوات ويساوي 395084 دج تخصم من المبلغ الإجمالي للأصول كل سنة ليصبح صافي الأصل مساوي 1975420 دج.

الجدول رقم 1: أقساط الإهلاك الأصول حسب القسط الثابت الوحدة: دج

البيان	طريقة الحساب	مبلغ القسط
قسط إهلاك الأصول غير الملموسة	قسط الإهلاك = مبلغ الأصل / 20	250000
قسط إهلاك الأصول الملموسة	قسط الإهلاك = مبلغ الأصل / 6	395084

من إعداد الباحث.

الشكل رقم 3: التمثيل البياني لأقساط إهلاك الأصول (المتراكم)



من إعداد الباحث باعتماد على برنامج EXCELL ووثائق المؤسسة.

2.3 حساب قيمة المؤسسة بطريقة القسط الثابت:

نظرا لتعدد طرق التقييم بمختلف مقارباتها أرتئ الباحث الاعتماد على طرق دون أخرى والاختيار بين مختلفها يرجع إلى عاملين هما:

- سهولة التطبيق وقلة التكلفة والجهد؛
- ملائمة البيئة الجزائرية من حيث حجم المؤسسات والنشاط الممارس؛
- عدم وجود سوق مالي نشط يمكننا من استخلاص مختلف القيم التي نعتمد عليها في بعض الطرق؛
- تعقيدات بعض الطرق واستحالة الحصول على معلومات حول القيم التي يستعملها الباحث في حساب قيمة المؤسسة.

لهذه الأسباب رأى الباحث إمكانية الاعتماد على ثلاث طرق التالية:

- طريقة الأصول المحاسبية الصافية؛
- طريقة قيمة المردودية؛
- طريقة القدرة على التمويل الذاتي.

الجدول رقم 2: قيمة المؤسسة بمختلف الطرق باستخدام القسط الثابت الوحدة: دج

البيان	المعادلة	قيمة المؤسسة
طريقة الأصول المحاسبية الصافية	$V = ANC - DETTES$	$- 830839318952417V =$ $= 10644024$
طريقة قيمة المردودية (الأرباح)		$V = 7035538.3$
طريقة القدرة على التمويل الذاتي	$V = \sum \frac{CAF}{(1+i)^t}$	$V = 8807634.5$

من إعداد الباحث.

- تم الاعتماد على مقاربات كل من الذمة المالية ومقاربة التدفقات أو العائد لإمكانية تطبيقها على واقع المؤسسات الجزائرية وتوفر المعلومات والعناصر الداخلة في حساب قيمة المؤسسة والتي يمكن استخلاصها من القوائم المالية لها، وتم استبعاد الطرق القائمة على مقارنة فائض القيمة لاستحالة أو صعوبة تطبيقها في البيئة الجزائرية نظرا لعدة عوامل أهمها: عدم توفر سوق مالي نشط وغياب ثقافة التقييد في البورصة للمؤسسات الجزائرية كما أن مختلف الطرق التي تندرج تحت مقارنة فائض القيمة صعبة التطبيق لعدم توفر المعلومات اللازمة لحساب قيمة المؤسسة وفقها.
- تم الاعتماد على طريقة الأصول المحاسبية الصافية فقط وليس المصححة لأنه وببساطة لا توجد تصحيحات ضرورية تتطلب القيام بها على ميزانية المؤسسة كما أن الطريقة السابقة سهلة التطبيق ولا تتطلب جهدا كبيرا من قبل المقيم.
- تم الاعتماد على طريقة المردودية والقدرة على التمويل الذاتي لإمكانية تطبيقها على المؤسسات التي تنشط في البيئة الجزائرية.
- تكمن صعوبة الطريقتين السابقتين في تحديد معدل الاستحداث الذي يؤثر بشكل مباشر على قيمة المؤسسة، وهو مساوي لمعدل الأساس (عادة ما يكون معدل الفائدة لدى البنوك) مضافا إليها علاوة

المخاطرة، ومن الإحصائيات الواردة حول بنك الجزائر نجد أن: معدل الفائدة المطبق سنة 2016 و سنة 2017 كان 8% في كلتا السنتين كما أن علاوة المخاطرة كانت ما نسبته 6,25 و 6,81 على التوالي لسنة 2017 و 2016 وبالتالي نجد أن:

الجدول رقم 3: معدل الاستدانة لسنة 2016 و 2017

البيان	معدل الفائدة	معدل المخاطرة	قيمة المخاطرة	معدل الاستدانة
سنة 2017	8%	6,25%	0,5%	8.5%
سنة 2016	8%	6,81%	0,55%	8.55%

من إعداد الباحث.

قيمة المؤسسة تختلف من طريقة لأخرى فطرق الذمة المالية تعطي قيا للمؤسسة أكبر من قيم العائد أو التدفقات نظرا لاختلاف الجوهر في المنهج المستخدم في كل واحدة منها بالنسبة للقدرة على التمويل الذاتي كانت قيمها كالتالي:

الجدول رقم 4: القدرة على التمويل الذاتي لسنة 2016 و 2017

البيان	سنة 2017	سنة 2016
الأرباح المحققة	1585573	1968142
مخصصات الإهلاكات	645084	250000
القدرة على التمويل الذاتي	2230675	2218142
متوسط القدرة على التمويل الذاتي = 2224408,5 دج		

من إعداد الباحث.

3.3 تطبيق طريقة القسط المتناقص على أصول المؤسسة وحساب قيمتها:

بفرض أن المؤسسة تطبيق طريقة القسط المتناقص في اهتلاك أصولها المادية والمعنوية، قمنا بتطبيق هذه الطريقة على أصول المؤسسة واستنتج الفرق في المبالغ في قائمة الميزانية وقائمة جدول حسابات النتائج (مختلف التأثيرات الممكنة)، يليها حساب قيمة المؤسسة باستخدام نفس الطرق التي تم الاعتماد عليها في حالة الاعتماد على القسط الثابت في اهتلاك أصول المؤسسة بغية التعرف على التأثيرات الممكنة لطريقة القسط المتناقص على قيمة المؤسسة وكانت النتائج كالتالي:

4.3 حساب قسط الإهلاك بطريقة القسط المتناقص بالنسبة للأصول غير الملموسة والملموسة:

- ✓ قيمة الأصول غير الملموسة: 5000000 دج وتهلك لمدة 20 سنة بطريقة القسط المتناقص.
- ✓ قيمة الأصول الملموسة: 2370504 دج وتهلك لمدة 6 سنوات بطريقة القسط المتناقص.

دراسة تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإهلاكات على قيمة المؤسسة الاقتصادية
(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية (SARL SOUK MANIA)

الجدول رقم 5: جدول قسط الإهلاك الأصول (طريقة القسط المتناقص) الوحدة: دج

السنوات	قسط الإهلاك أصول غ.م	قسط إهلاك أصول ملموسة
سنة 2014	625000=0,125×5000000	/
سنة 2015	546875	/
سنة 2016	478515,6	/
سنة 2017	418701,175	790168 =0,33 ×2370504

من إعداد الباحث باستخدام وثائق المؤسسة

الجدول رقم 6: ميزانية المؤسسة وجدول الحسابات بعد التعديلات:

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات والمؤونات انخفاض القيمة	الصافي	2016
الأصول الثابتة غير الملموسة	5000000	2069091	4062500	4312500
الأصول الثابتة الملموسة	2370504	790168	1975420	
مجموع الأصول غير الجارية	7370504	2859259	4511245	4312500
الأصول الجارية:				
المخزونات	9521404,75	98282,17	9423122,58	8450002,45
نقدية لدى الغير:				
ضرائب لدى الغير	289020		289020	1545
موجودات أخرى لدى الغير	832474,69		832474,69	
موجودات وما يعادلها :				
الخزينة	2369879,74		2369879,74	1281174,33
مجموع الأصول الجارية	13012779	98282	12914497	9732722
مجموع الأصول	20383283	2957541	17425742	14045222
الخصوم:				
رأس المال الخاص				
رأس المال الاجتماعي			9058451	7090309
النتيجة الصافية للدورة السابقة			1585573	1968142
مجموع حقوق الملكية			10644024	9058451
الخصوم غير الجارية:				

دراسة تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإهتلاكات على قيمة المؤسسة الاقتصادية
(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية SARL SOUK MANIA)

ديون مالية		1369811	
مجموع الخصوم غير الجارية	0	1369811	
الخصوم الجارية:			
موردون وحسابات مماثلة	4434066	6824852	
ضرائب	495573,98	40679	
ديون أخرى	57131	73050,97	
مجموع الخصوم الجارية	4986771	6938582	
مجموع الخصوم	14045222	17425742	

من إعداد الباحث باعتماد على برنامج EXCELL ووثائق المؤسسة.

الجدول رقم 7: جدول حسابات النتائج بطريقة القسط المتناقص:

2016		2017		البيان
دائن	مدين	دائن	مدين	
25201571,55		30637467,8		مبيعات بضاعة
25201571,55		30637467,8		رقم الأعمال الصافي
54545,45		144000		إعانات التشغيل
25256117		30781468		رقم أعمال الفترة
	20987380,18		25495205,11	تكلفة البضاعة المباعة
	153911,02		76689,21	تموين أخرى
	282857,24		207847,19	نفقات أخرى
	240000		360000	إيجارات
	56000			الصيانة والإصلاح
			48196,21	تأمينات
	30000		39687	مكافآت الوسطاء والرسوم
	45975,14		110301,78	خدمات أخرى
	21796124		26337927	مصاريف الفترة
3459993		4443541		القيمة المضافة للتشغيل
	875302		1576334	أجور العمالة
	283453		574359	ضرائب ورسوم مختلفة
2301238		2292848		فائض التشغيل الإجمالي
15186		1,49		إيرادات التشغيل الأخرى
	0		3103	مصروفات التشغيل الأخرى

الإهلاكات	1208869	612797	
النتيجة التشغيلية	1080878	1703628	
أعباء مالية	59089	0	
النتيجة العادية	1021788	1703628	
النتيجة الصافية للدورة	1021788	1703628	

من إعداد الباحث باعتماد على برنامج EXCELL ووثائق المؤسسة.

5.3 حساب قيمة المؤسسة وفق طرق التقييم السابقة: سيتم الاعتماد على الطرق السابقة لحساب قيمة المؤسسة وهي طريقة الأصول المحاسبية الصافية وطريقة القدرة على التمويل الذاتي وطريقة المردودية مراعين بذلك متوسطات الربح ومتوسطات القدرة على التمويل الذاتي.

الجدول رقم 8: قيمة المؤسسة وفق مختلف الطرق باستخدام القسط المتناقص الوحدة: دج

البيان	المعادلة	قيمة المؤسسة
طريقة الأصول المحاسبية الصافية	$V = ANC - DETTES$	$- 830839317425742V =$ $= 9117349$
طريقة قيمة المردودية (الأرباح)		$V = 5395696.8$
طريقة القدرة على التمويل الذاتي	$v = \sum \frac{CAF}{(1+i)^t}$	$V = 8807634.5$

من إعداد الباحث.

6.3 تطبيق طريقة القسط المتزايد على أصول المؤسسة وحساب قيمتها:

بفرض أن المؤسسة تطبيق طريقة القسط المتزايد في إهلاك أصولها المادية والمعنوية، قمنا بتطبيق هذه الطريقة على أصول المؤسسة واستنتاج الفرق في المبالغ في قائمة الميزانية وقائمة جدول حسابات النتائج (مختلف التأثيرات الممكنة)، يلهمنا حساب قيمة المؤسسة باستخدام نفس الطرق التي تم الاعتماد عليها في حالة الاعتماد على القسط الثابت في إهلاك أصول المؤسسة بغية التعرف على التأثيرات الممكنة لطريقة القسط المتزايد على قيمة المؤسسة وكانت النتائج كالتالي:

1.6.3 حساب أقساط إهلاك الأصول بطريقة القسط المتزايد:

- قيمة الأصول غير الملموسة ب 5000000 دج وتتهلك لمدة 20 سنة بطريقة القسط المتزايد.
- قيمة الأصول الملموسة بقيمة 2370504 دج وتتهلك لمدة 6 سنوات بطريقة القسط المتزايد.

الجدول رقم 9 : جدول قسط الإهلاك الأصول (طريقة القسط التزايد) الوحدة: دج

السنوات	قسط الإهلاك أصول غ.م	قسط إهلاك أصول ملموسة
سنة 2014	23809,523	/
سنة 2015	47619,05	/
سنة 2016	71428,571	/
سنة 2017	95238,095	112881,14

من إعداد الباحث باستخدام وثائق المؤسسة

الجدول رقم 10: ميزانية المؤسسة بالقسط المتزايد

الأصول	المبلغ الإجمالي	الإهلاكات والمؤونات انخفاض القيمة	الصافي	2016
الأصول الثابتة غير الملموسة	5000000	238094	4761906	4857144
الأصول الثابتة الملموسة	2370504	112881,14	2257622,86	
مجموع الأصول غير الجارية	7370504	350975,14	7019528,9	4857144
الأصول الجارية:				
المخزونات	9521404,75	98282,17	9423122,58	8450002,45
نقدية لدى الغير:				
ضرائب لدى الغير	289020		289020	1545
موجودات أخرى لدى الغير	832474,69		832474,69	
موجودات وما يعادلها :				
الخزينة	2369879,74		2369879,74	1281174,33
مجموع الأصول الجارية	13012779	98282	12914497	9732722
مجموع الأصول	20383283	449257	19934025	14589866
الخصوم:				
رأس المال الخاص				
رأس المال الاجتماعي			9058451	7090309

دراسة تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإهتلاكات على قيمة المؤسسة الاقتصادية
(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية SARL SOUK MANIA)

1968142	1585573			النتيجة الصافية للدورة السابقة
9058451	10644024			مجموع حقوق الملكية
				الخصوم غير الجارية:
	1369811			ديون مالية
0	1369811			مجموع الخصوم غير الجارية
				الخصوم الجارية:
4434066	6824852			موردون وحسابات مماثلة
495573,98	40679			ضرائب
57131	73050,97			ديون أخرى
4986771	6938582			مجموع الخصوم الجارية
14589866	19934025			مجموع الخصوم

من إعداد الباحث باعتماد على برنامج EXCELL ووثائق المؤسسة.

الجدول رقم 11: جدول حسابات النتائج بالقسط المتزايد

2016		2017		البيان
دائن	مدين	دائن	مدين	
25201571,55		30637467,8		مبيعات بضاعة
25201571,55		30637467,8		رقم الأعمال الصافي
54545,45		144000		إعانات التشغيل
25256117		30781468		رقم أعمال الفترة
	20987380,18		25495205,11	تكلفة البضاعة المباعة
	153911,02		76689,21	تمويل أخرى
	282857,24		207847,19	نفقات أخرى
	240000		360000	إيجارات
	56000			الصيانة والإصلاح
			48196,21	تأمينات
	30000		39687	مكافآت الوسطاء والرسوم
	45975,14		110301,78	خدمات أخرى
	21796124		26337927	مصاريف الفترة
3459993		4443541		القيمة المضافة للتشغيل
	875302		1576334	أجور العمالة
	283453		574359	ضرائب ورسوم مختلفة

2301238		2292848		فائض التشغيل الإجمالي
15186		1,49		إيرادات التشغيل الأخرى
	0		3103	مصروفات التشغيل الأخرى
	238094		208119	الإهتلاكات
2078331		2081626		النتيجة التشغيلية
	0		59089	أعباء مالية
2078331		2022537		النتيجة العادية
2078331		2022537		النتيجة الصافية للدورة

من إعداد الباحث باعتماد على برنامج EXCELL ووثائق المؤسسة.

7.3 حساب قيمة المؤسسة وفق طرق التقييم السابقة: سيتم الاعتماد على الطرق السابقة لحساب قيمة المؤسسة وهي طريقة الأصول المحاسبية الصافية وطريقة القدرة على التمويل الذاتي وطريقة المردودية مراعين بذلك متوسطات الربح ومتوسطات القدرة على التمويل الذاتي:

الجدول رقم 12: قيمة المؤسسة وفق مختلف الطرق باستخدام القسط المتزايد الوحدة: دج

البيان	المعادلة	قيمة المؤسسة
طريقة الأصول المحاسبية الصافية	$V = ANC - DETTES$	$11625632V =$
طريقة قيمة المردودية (الأرباح)		$V = 8118775.6$
طريقة القدرة على التمويل الذاتي	$v = \sum \frac{CAF}{(1+i)^t}$	$V = 8807634.5$

من إعداد الباحث.

8.3 النتائج المتوصل إليها من تحليل جداول القيم:

- بأخذ نتائج طريقة القسط الثابت كمرجع أساسي في تحليل النتائج نجد أن قيمة المؤسسة وفق مقارنة الذمة المالية تكون أكبر من قيمتها بمقاربة التدفقات لكن قيمة المؤسسة وفق مقارنة

- التدفقات تكون اقرب للواقع لاعتمادها على نشاط المؤسسة من خلال جدول نتائجها في حين أن مقاربات الذمة المالية تعتمد على السكون أي على قائمة المركز المالي في فترة ومنية معينة.
- تتوزع تكلفة الأصل وفق طريقة القسط الثابت بعدالة على مدة عمر الأصل وبالتالي يكون لها تأثير معتدل أو شبه معدوم على نتائج المؤسسة وعلى مركزها المالي بالمقارنة مع كل السنوات، كما تتميز بالسهولة في التطبيق الأمر الذي جعل مختلف الممارسين يفضلونها على باقي الطرق.
 - بالاعتماد طريقة القسط المتناقص في اهتلاك الأصول نلاحظ أن قيمة المؤسسة انخفضت بشكل كبير بالمقارنة مع نتائج طريقة القسط الثابت وهذا راجع لكون الإهلاكات عبارة عن أعباء مالية تم خصمها من نتيجة الأعمال مما يؤدي إلى انخفاض الربح في السنوات الأولى ومن عمر الأصل الذي ينعكس على القوائم المالية وبالرجوع على حساب قيمة المؤسسة فمبلغ الربح الصافي الإجمالي له علاقة طردية بقيمة المؤسسة، فكلما انخفض مبلغ الربح انخفضت معه قيمتها والعكس صحيح.
 - بالاعتماد على طريقة القسط المتزايد في اهتلاك أصول المؤسسة نلاحظ أن قيمة المؤسسة ارتفعت بالمقارنة مع طريقة الأساس (القسط الثابت) بمختلف المقاربات والطرق، وهذا راجع إلى طبيعة الطريقة المطبقة في الإهلاك والتي تعمل على تخفيض مبلغ الإهلاك في السنوات الأولى من عمر الأصل الأمر الذي ينعكس على قيمة إجمالي الأصول بالارتفاع مع بقاء مبلغ الديون على حاله يؤدي إلى ارتفاع قيمة المؤسسة وفق طريقة الأصول المحاسبية الصافية، وكذلك الأمر بالنسبة لطرق التدفقات النقدية التي تعتمد على مبلغ الربح بجدول النتائج فبانخفاض مبلغ الإهلاك يزداد قيمة الربح للعلاقة العكسية بينهما وبالتالي ترتفع قيمة المؤسسة نتيجة مبلغ الربح المرتفع.
 - قيمة المؤسسة المحسوبة وفق طريقة القدرة على التمويل الذاتي لا تتأثر بشكل كبير بطريقة الإهلاك المعتمدة في حسابه وهذا راجع لقيمة التمويل الذاتي الذي يدخل في حسابه كل من الربح المحقق إضافة إلى الإهلاكات فأى نقص في الربح يعوض قيمته في مبلغ الإهلاكات المضاف وأي زيادة في الربح يمكن تقليصها من خلال مبلغ الإهلاك المنخفض.
 - وكخلاصة يمكن القول بأن من أهم العوامل التي تحدد قيمة المؤسسة بمختلف الطرق الممكنة مبلغ الإهلاكات المحسوب لتأثيراته على كل من قائمة الميزانية من خلال مجموع الأصول ومن خلال قائمة جدول حسابات النتائج من خلال مبلغ الربح الصافي المحقق خلال الدورة.

خاتمة:

يعتبر موضوع تقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية موضوعا شائكا ومهما في نفس الوقت نظرا لتعدد إجراءات التقييم وصعوبة تطبيق قواعده في البيئة الجزائرية، ومن خلال ما تم التطرق إليه نجد أن عمل المقيم لا يكتمل إلا بتوفير معلومات محاسبية ذات مصداقية وشفافية من ناحية الإفصاح بالقوائم المالية، خاصة بعد ظهور نظرية الوكالة وانفصال المالكين عن تسيير المؤسسات إضافة إلى ظهور مصطلح المحاسبة الإبداعية أو التجميل المحاسبي والذي من شأنه تظليل المستخدمين للقوائم المالية.

إن المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر نظم عملية استخدام الطرق والسياسات المحاسبية بحيث نص على أن تدرج في الإيضاحات كل محاولات تغيير لها والأسباب من وراء ذلك من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

الاستنتاجات:

من خلال الدراسة الميدانية وتحليل النتائج نستنتج ما يلي:

- تؤثر عملية تغيير طريقة حساب قسك الإهلاكات السنوي على القوائم المالية وبالدرجة الأولى على الميزانية وجدول النتائج إما بتضخيم أو تخفيض مركزها المالي ونتيجة أعمالها وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى.
- تتأثر نتيجة عملية التقييم عند تغيير طريقة حساب إهلاك الأصول المادية من طريقة إلى أخرى، وتختلف درجة التأثير من مقارنة لأخرى وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثانية.
- إن المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر نظم عملية استخدام الطرق والسياسات المحاسبية بحيث نص على أن تدرج في الإيضاحات كل محاولات تغيير لها والأسباب من وراء ذلك من خلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهو ما يدعم صحة الفرضية الثالثة.

قائمة المراجع:

1Association, A. A. (1966). *A statement of basic accounting theory*. united state of america.

- 2 إبراهيم خليل حيدر السعدي. (2009). مشكلات القياس المحاسبي الناتجة عن التضخم وآثارها على استبدال الأصول. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- 3 اسماعيل يحيى الكتكتيري. (2010). أسس ومبادئ المحاسبة المالية. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- 4 التجاني بالرقى. (2006). دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية. سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف.
- 5 السيد عطا الله السيد. (2009). النظريات المحاسبية المالية. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- 6 بالرقى التجاني. (2008). القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثيره بالتضخم. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة.
- 7 بكاري بلخير. (2010). إشكالية تقييم المؤسسات البترولية. أثر التقييم على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات القطاع البترولي (صفحة 01). ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 8 حيدر محمد علي. (2007). قياس الأصول الثابتة. الأردن: دار حماد للنشر والتوزيع.
- 9 خليفة أبو زيد ألدون هندريكسون. (1990). النظرية المحاسبية. مصر: الدار الجامعية.
- 10 شعيب شنوف. (2008). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.
- 11 طارق حماد عبد العال. (2002). موسوعة المعايير المحاسبية. مصر: جامعة عين الشمس.
- 12 عاشور كتوش. (2003). المحاسبة المعمقة وفق المخطط المحاسبي الوطني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 13 عبد الحي مرعي؛ محمد عباس بدوي. (2003). مقدمة في أصول المحاسبة المالية. الإسكندرية مصر: الدار الجامعية الجديدة.
- 14 عبد السميع الدوسقي. (2002). أساسيات المحاسبة المالية. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 15 عطية عبد الحي مرعي. (2009). أساسيات المحاسبة المالية منظور المعايير الدولية. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- 16 عمورة جمال. (2015). الإهلاكات وتدهور قيمة التثبيات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد. النظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، البليدة: جامعة البليدة.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1: ميزانية مؤسسة سوك مانيا

دراسة تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإمتلاكات على قيمة المؤسسة الاقتصادية
(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية SARL SOUK MANIA)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F _____

Désignation de l'entreprise :
Activité
Adresse

Exercice clos le 12/31/2017

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	5,000,000	937,500	4,062,500	4,312,500
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	2,370,504	395,084	1,975,420	
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	7,370,504	1,332,584	6,037,920	4,312,500
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	9,521,405	98,282	9,423,123	8,450,002
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs				
Impôts et assimilés	289,020		289,020	1,545
Autres créances et emplois assimilés	832,475		832,475	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	2,369,880		2,369,880	1,281,174
TOTAL ACTIF COURANT	13,012,779	98,282	12,914,497	9,732,722
TOTAL GENERAL ACTIF	20,383,283	1,430,866	18,952,417	14,045,222

دراسة تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإمتلاكات على قيمة المؤسسة الاقتصادية
(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية SARL SOUK MANIA)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F _____

Désignation de l'entreprise
Activité
Adresse

Exercice clos le **12/31/2017**

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2017	2016
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	9,058,451	7,090,309
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1,585,573	1,968,142
Autres capitaux propres I Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	10,644,024	9,058,451
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	1,369,811	
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	1,369,811	0
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	6,824,852	4,434,066
Impôts	40,679	495,574
Autres dettes	73,051	57,131
Trésorerie Passif		
TOTAL III	6,938,582	4,986,771
TOTAL PASSIF (I+II+III)	18,952,417	14,045,222

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

دراسة تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإمتلاكات على قيمة المؤسسة الاقتصادية
(دراسة حالة مؤسسة اقتصادية (SARL SOUK MANIA)

الملحق رقم 2 : جدول حسابات النتائج لمؤسسة سووك مانيا

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F _____

Désignation de l'entreprise :
Activité
Adresse

Exercice du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises		30,637,468		25,201,572
Production vendue				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		30,637,468		25,201,572
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		144,000		54,545
I-Production de l'exercice		30,781,468		25,256,117
Achats de marchandises vendues	25,495,205		20,987,380	
Matières premières				
Autres approvisionnements	76,689		153,911	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	207,847		282,857	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations	360,000		240,000	
Entretien, réparations et maintenance			56,000	
Primes d'assurances	48,196			
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	39,687		30,000	
Publicité				
Déplacements, missions et réceptions				
Autres services	110,302		45,975	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	26,337,927		21,796,124	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	4,443,541	0	3,459,993
Charges de personnel	1,576,334		875,302	
Impôts et taxes et versements assimilés	574,359		283,453	
IV-Excédent brut d'exploitation	0	2,292,848	0	2,301,238

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F _____

Désignation de l'entreprise :
Activité
Adresse

Rubriques	2017		2016	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Autres produits opérationnels		1		15,186
Autres charges opérationnelles	3,103			
Dotations aux amortissements	645,084		348,282	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel	0	1,644,663	0	1,968,142
Produits financiers				
Charges financières	59,089			
VI-Résultat financier	59,089	0	0	0
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	0	1,585,573	0	1,968,142
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire	0	0	0	0
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	1,585,573	0	1,968,142

(*) À détailler sur état annexe à joindre.